الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
جامعة الجزائر–1– بن يوسف بن خدة
كلية العلوم الإسلامية –خروبة–
قسم العقائد والأديان

منهج مغلطاي
في
شرحه لسنن ابن ماجه

التلميذ: ترهني محمد أنس
السنة: الثالثة
التخصص: كتاب وسنة

المقدمة:

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه ومن تبعه.

أما بعد...

فمن تمام نعمة الله علينا –معشر المسلمين– أن جعلنا خيرَ أمةٍ أخرجت للناس ، وخصّنا بخير الكتب ، وأشرفِ الرسل ، وجعلنا أكثرَ أهلِ الجنة ، وخصنا –من بين الأمم– بخصائص ليست لغيرنا ، {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون}.

وكان من رحمته بهذه الأمة أن تكفل الرب –سبحانه– بحفظ كتابه ، ومن ثَمّ ألهم خُلصَ عباده –بتوفيقه– حفظَ سنةِ نبيه ، فكان أهلُ الحديث.

فاشرأبت الأعناق للدخول مع جملة أهل الفضل في هذا الشرف ، فحفظوا وطلبوا ورحلوا ، ثم اجتهدوا وأخلصوا فألفوا ، فكانت مصنفات الحديث ودواوينه.

وكان من بين ذلك : أبو عبدالله محمد بن يزيد الرَّبعي ، مولاهم ، ابن ماجه القزويني ، صاحب السنن.

وأول من تصدى لشرحه : أبو عبدالله مُغَلْطاي بن قَليج البَكْجَري في كتابه الموسوم : "الإِعْلام بسُنته عليه الصلاة والسلام ، شرحُ سنن ابنِ ماجه الإمام".

ومن أبرز صفات الإمام مُغَلْطاي : اهتمامه بالحديث ، سندا ورجالاً وصنعةً ، فغلب ذلك على شرحه لسنن ابن ماجه وطغى ، حتى أثّر على بقية جوانب شرح الحديث ، ومن أهمها الاستنباط والمسائل الفقهية.

وكان من أجلِّ ما خدم به السنن : حكمَه على الأحاديث مبيناً أسباب ذلك ، وبيانَه للمتابعات والشواهد لا سيما إذا كان الحديث ضعيفاً عند ابن ماجه.

خطة البحث

- **المقدمة**
- **الفصل الأول: تعريف بالإمام مغلطاي –رحمه الله–** ، ويشتمل على سبعة مباحث :

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المبحث الثاني: مولده ونشأته.

المبحث الثالث: أشهر شيوخه.

المبحث الرابع: أشهر تلاميذه.

المبحث الخامس: آراء العلماء فيه.

المبحث السادس: أشهر مؤلفاته.

المبحث السابع: وفاته.

- **الفصل الثاني: منهجه في شرح سنن ابن ماجه** ، وفيه تمهيد ، وتسعة مباحث :

تمهيد

المبحث الأول : تعريف عامٌ بالشرح.

المبحث الثاني : أهم ما تميّز به.

المبحث الثالث : المآخذ عليه.

المبحث الرابع : طريقته في الشرح.

المبحث الخامس : الصناعة الحديثية في شرحه ، ويشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : كلامه في الرجال.

المطلب الثاني : الحكم على الأحاديث.

المطلب الثالث : العلل في شرحه.

المبحث السادس : مذهبه الفقهي ، وتأثيره على الشرح.

المبحث السابع : الغريب واللغة.

المبحث الثامن : عقيدته ، وأثرها على الشرح.

المبحث التاسع : أهم المصادر التي اعتمد عليها.

- **الخاتمة**

الفصل الأول : تعريف بالإمام مُغَلْطاي-رحمه الله-

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته

هو علاء الدين مُغْلَطاي بن قليج بن عبدالله البَكْجَري ، الحنفي ، أبو عبدالله ، علاء الدين، التركي الأصل ، مصري النشأة.

ومُغْلَطاي بضم الميم وإسكان الغين وفتح اللام كذا عند الأكثرين .

ويقال : مُغَلْطاي بضم الميم وفتح الغين وإسكان اللام[1].

وقليج على وزن عظيم ، ومعناه : ملك بالتركية.

المبحث الثاني: مولده ونشأته

كان مولده سنة تسع وثمانين وستمائة (689هـ) ، وكان أبوه في صباه يرسله ليرمي بالنشاب ، فيخالفه ، ويذهب إلى حلق العلم ، وكان جل طلبه في العشر الثاني من السبعمائة

المبحث الثالث: أشهر شيوخه

1-الإمام الفقيه المحدث محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد قاضي الدار المصرية المتوفى سنة 702 هـ .وشكك جماعة من الحفاظ ، كالعراقي وابن حجر في سماع مغلطاي منه ، وهو أحد الأسباب التي دعت كثيرا من علماء عصره للنيل والتقليل منه والتشكيك في روايته[2].

2- أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي المتوفى سنة 705 هـ .

3- نور الدين علي بن نصر الله بن عمر القرشي المصري الشافعي المعروف بأبي الحسن بن الصواف المتوفى سنة 712 هـ راوي(سنن النسائي) ، وذكر مغلطاي أنه سمع منه أربعين حديثا منه ، وقد شكك العراقي -كذلك- في سماعه منه ، واختبره في ذلك[3].

---

(1) وقد ذكر الزركلي في الإعلام 267/7 عن بعض المتأخرين أنه ضبطه بضم الغين!

(2) قال ابن فهد في لحظ الألحاظ ص : 92 : "ادعى السماع من جماعة قدماء كالدمياطي وابن دقيق العيد وابن الصواف ووزيرة بنت المنجا، وتكلم فيه الجهابذة من الحفاظ لأجل ذلك ببراهين واضحة قد تقدم بعضها، فالله تعالى يغفر لنا وله" ، وقد كان لزاهد الكوثري دفاع مع حدة على المخالف له حول مُغلطاي وسماعاته ، وسبب ذلك نسبة مغلطاي للمذهب الحنفي.

(3) قال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" 167/7 :قال شيخنا العراقي : وسألته عن أول سماعه ، فقال : رحلت قبل السبعمائة إلى الشام . فقلت : فهل سمعت بها شيئا ؟ قال :سمعت شعرا ، ثم أدعى أنه سمع علي بن الصواف راوي النسائي . فسألته عن ذلك فقال : سمعت عليه أربعين حديثا من النسائي انتقاء نور الدين الهاشمي بقراءته ، ثم أخرج بعد مدة جزءامنتقى من النسائي بخطه ليس عليه طبقة لا بخطه ولا بخط غيره ، فذكر أنه قرأه بنفسه سنة اثنتي عشرة على ابن الصواف ، يعني سنة موته! .

4- شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني المعروف بابن تيمية ، ولم أجد له ذكر في شرح ابن ماجه ، ولكنه ذكره "في إكمال تهذيب الكمال" ووصفه بـ "شيخنا"[1] .

5- الفقيه محمد بن محمد بن أحمد اليعمري المعروف بابن سيد الناس المتوفى سنة 734 هـ

6- الفقيه علي بن عبد الكافي بن تمام أبو الحسن السبكي المتوفى سنة 756 هـ.

7- الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج المزي ، المتوفى سنة 742 هـ. وهو أشهر مشايخه ، ولكن نزغ الشيطان بينهما ، ومع ذلك فلا يكاد مغلطاي يذكره إلا ويصفه بـ : شيخنا ، الحافظ ، ونحوها.

وقد أكثر من الشيوخ ، وهؤلاء أشهرهم.

المبحث الرابع: أشهر تلاميذه

1- عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المذهب المعروف بابن الملقن توفى عام 804 هـ

2- سراج الدين عمر بن رسلان الكناني الشافعي المعروف بالبلقيني مات سنة 805 هـ.

3- الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين بن عبد الرحمن المعروف بالعراقي مات سنة 806 هـ.

وغيرهم كثير

المبحث الخامس: آراء العلماء فيه

سئل الحافظ العراقي عن أربعة تعاصروا أيهم أحفظ : مغلطاي وابن كثير وابن رافع والحسيني ، فأجاب : بأن مغلطاي أوسعهم حفظا.

ووصفه الحافظ ابن حجر بالإمام العلامة ، وقال : انتهت إليه رئاسة الحديث في زمانه[2].

وقال الحافظ ابن فهد المكي : العلامة الحافظ المحدث المشهور .[3]

قال الحافظ زين الدين بن رجب : كان عارفا بالأنساب ،معرفة جيدة ، وأما غيرها من متعلقات الحديث فله بها خبرة متوسطة.

ومما جعل العلماء يشنؤن عليه ما ذكره ابن العماد ، قال : فلما كان في سنة خمس وأربعين وقف له العلائي لما رحل إلى القاهرة على كتاب جمعه في (العشق)[1] تعرض فيه لذكر الصديقة

---

(1) ذكره مغلطاي عند ترجمة : زهرة ، غير منسوب في إكمال تهذيب الكمال ، كذا أورده محققا الكتاب في المقدمة 19/1.

(2) انظر لسان الميزان 176/7.

(3) لحظ الألحاظ ص: 91.

عائشة – رضي الله تعالى عنها – فأنكر عليه ذلك ، ورفع أمره إلى الموفق الحنبلي ، فاعتقله بعد أن عزره ، فانتصر له ابن البابا وخلصه[2].

المبحث السادس: أشهر مؤلفاته

كان مما تميز به مغلطاي : كثرةَ الكتب والمصادر عنده ، وقد أحسن الإفادة منها ، ومما تميز به : كثرة التأليف ، فقد جاوزت تصانيفه المائة ، منها :

- شرح لصحيح البخاري (في عشرين مجلدا).
- الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم.
- إكمال تهذيب الكمال ، وكتاب آخر تهذيب للإكمال اقتصر فيه على استدراكاته على المزي.
- زوائد ابن حبان على الصحيحين ، وله كتاب آخر في ترتيب صحيح ابن حبان.
- منارة الإسلام. رتب فيه بيان الوهم والإيهام لابن القطان وأضاف إليه الأحكام لعبدالحق الأشبيلي.
- إصلاح بن الصلاح.
- الواضح المبين في ذكر من مات من المحبين. وقد حصلت له بسببه فتنة.

المبحث السابع: وفاته

كانت وفاته في شعبان سنة 762هـ. ، في القاهرة ، وتقدم للصلاة عليه القاضي عز الدين بن جماعة .

رحمه الله ، وغفرله ، وجزاه عما قدم للمسلمين خيرا.

---

(1) واسمه : "الواضح المبين في ذكر من استشهد من المحبين" مطبوع.

(2) الشذرات 197/6. وابن البابا هو : الأمير الزاهد جنكلي ابن البابا العجلي. انظر : مقدمة شرح ابن ماجة 31/1.

الفصل الثاني : منهجه في شرح سنن ابن ماجه :

تمهيد:

فأكثر المصنفين يعدون الكتب الستة في الحديث فيقولون : صحيح البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي ، ثم كثر اختلافهم في السادس ، فمنهم من يقول هو الموطأ ، ومنهم من يقول ابن ماجه ، ومنهم من يقول الدارمي[1] ، ثم استقرَّ رأيهم أخيرا على جعل ابن ماجه هو المكمل للستة ؛ لكثرة الزيادات عنده على ما في الكتب الخمسة[2].

وإنما كان تأخره عن غيره لتساهله بكثرة رواته عن الضعفاء والمتروكين ، قال الحافظ : " كتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ، ورجلاً مجروحاً ، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي.

ويقابله في الطرف الآخر : كتاب ابن ماجه ، فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب ، وسرقة الأحاديث ، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم ، مثل : حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك ، والعلاء بن زيدل ،وداود بن المحبَّر ، وعبد الوهاب بن الضحاك ، وإسماعيل بن زياد السكوني ، وعبد السلام بن أبي الجنوب ، وغيرهم"[3].

وأول من شرح سنن ابن ماجه هو : علاء الدين مُغَلْطاي –رحمه الله– ، وقد أسماه مؤلفه : "الإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام"

ولقد كان مغلطاي إماماً في الرجال والإسناد ، فطغى ذلك على شرحه على السنن –كما سترى–.

أمّا تأريخ تأليفه لهذا الشرح : فقد شرع فيه مؤلفه قديماً ، ففي آخر الموجود من مسودة المصنف أنه فرغ منها في مستهل ذي الحجة سنة (737هـ) أي قبل وفاته بنحو خمسٍ وعشرين سنة[4].

ومما يجدر التنبيه عليه أولاً : أنّ مُغَلْطاي لم يضع مقدمة لشرحه تبين منهجه ، وكذلك لم يبتدأ شرحه من أول سنن ابن ماجه ، حيث أن السنن تبتدئ بمقدمة فيها (266) حديثاً وفق ترقيم فؤاد عبدالباقي، وقد اشتملت مقدمة ابن ماجه على أبواب في : اتباع السنة وتعظيمها ، والإيمان والقدر، وفضائل الصحابة ، وذِكر الخوارج والجهمية ، و أبواب أخرى عن العلم ، كل هذه أعرض عنها الشارح ، وابتدأ كتابه من أبواب الطهارة.

---

(1) وكان مغلطاي ممن يقول بهذا ؛ لاحتواء الدارمي على أحاديث صحيحة أكثر من غيره.

(2) جمع هذه الزيادات شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (840هـ) ، وحكم على كل حديث ، و ذكر شواهد الحديث ، وفيه فوائد جليلة.

(3) النكت على ابن الصلاح 484/1 ، 485.

(4) انظر : مقدمة تحقيق شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي بتحقيق د.عبدالعزيز الماجد –رحمه الله-.

وكما أنه لم يبتدأ من أول الشرح قصداً ، فإن المنية اخترمته قبل أن يتم شرحه رغماً ، فقد وصل فيه مؤلفه إلى كتاب الصلاة ، باب التسبيح للرجال في الصلاة والتصفيق للنساء ، ومما يدل أن له نية في إكمال الشرح أنه كان يذكر أنه سيبينه في الأبواب التي ستأتي من بعد، ومن ترجم له يذكر أنه ألف قطعة ، وبعضهم يقول أربع مجلدات ، في شرح سنن ابن ماجه ولم يتمه.

وأوّل من وقفت عليه مُحققاً لشرح مغلطاي : الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن محمد الماجد –رحمه الله–، وهي رسالته لنيل درجة الدكتوراة ، وكانت من أول الكتاب إلى باب الوضوء بماء البحر ، وهي في طور الطباعة.

ثم حُقق من قبل مكتبة نزار مصطفى الباز ، بتحقيق : كامل عويضة ، و ليتهم لم يخرجوه ، فقد أساؤوا أكثر مما أحسنوه.

ثم حقق من قبل الأخ : أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين ، وخرج عن مكتبة ابن عباس ، وهو الذي اعتمدتُ عليه في بحثي هذا.

المبحث الثاني: أهم ما تميز به الشرح

تميز شرح ابن ماجه لمغلطاي بمزايا ، ويمكن ذِكر هذه المعالم وِفق النقاط الآتية :

- سعة اطلاعه و كثرة نقولاته :

قد سبق في الترجمة أن مغلطاي كان كثير الكتب ، كما ذكره عنه أهل العلم ، وهو واضح جلي في شرحه لسنن ابن ماجه ، فقد حشد في كتابه أقوالاً ، وأفاد من كتبٍ ، قلَّ أن تجدها ، وقد ذكر محقق الشرح : أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين أكثر من مئتي كتابٍ نقل عنها مغلطاي ، وليست مطبوعة الآن[1].

ومن السمات الظاهرة في الشرح : استدراكاته و تعقباته : على أهل عصره ، وعلى المتقدمين ، حتى على الأكابر منهم : كالإمام أحمد ، والترمذي ، وابن القطان ، والدارقطني ، وغيرهم.

من أمثلة ذلك : قال مغلطاي : " وفي قول الإمام أحمد : لم يصح في الاستنجاء حديث نظرٌ ، لِما في الصحيح من

حديث أنس: كنت أحمل أنا وغلام نحوي إداوة ماء فيستنجي بالماء..."[2].

ولما ساق حديث عائشة –رضي الله عنها– "كان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول إذا خرج من الغائط: غفرانك" ، قال مغلطاي : أخرجه الترمذي ، وقال : هذا حديث غريب حسن ، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف، ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة عن النبي –صلى الله عليه وسلم– ، وفيما قاله نظر من وجوه : الأول: قوله : لا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة،

---

(1) انظر : مقدمة شرح سنن ابن ماجه 9/1 – 22.

(2) انظر الشرح 254/1 ، 255.

إن أراد مطلق القول عند الخروج ففي الباب أحاديث عدّة ، منها : ... الثاني: استغرابه إيَّاه من غير تصحيح، وإن كانت الغرابة لا تنافي الصحة ، ولذلك لم يلتفت ابن خزيمة إلى ذلك...[1] .

- ذكره العلل وحكمه على الأحاديث ، وسيأتي.
- حسن عرضه وتنظيمه في التعقبات والاعتراضات العلمية ، فتجده يذكر القول ثم يُعْقِبه بقوله : فيه نظر ، أو فيه نظر من وجوه ، ونحوها[2].
- دقته وأمانته في النقل ونسبة الأقوال : فمع كثرة النقولات التي يذكرها إلّا أن الأصل أنه يذكر القائل ومقوله ، وأحياناً يختم النقل بقوله : انتهى كلامه أو نحوها ، ومما يشكل في شرحه : تداخل الأقوال إذا لم يختم الكلام بذكر نهاية النقل.

ومما يدل على دقته في النقل : قوله "وذكر البيهقي في كتاب "الخلافيات" ، وأبو الحسن الخزرجي في "تقريب
المدارك"، وعبد الحق الإشبيلي : أنّ الترمذي سأل البخاري عن حديث ابن إسحاق هذا ، فقال: هذا حديث صحيح، كذا ذكروه عنه، والذي في نسختي من كتاب "العلل" : سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال : رواه غير واحد عن ابن إسحاق فقط ، فلعله سقط منها شيء، والله أعلم"[3].

- جمعه لأحاديث الباب : فمما تميز به شرحه : أنه يجمع الأحاديث في الباب ، و إن كان الترمذي قد أحسن العمل في ذلك من قبل ، فربما زاد مغلطاي على ذلك ، ففي حديث ابن عباس : " إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير...: قال : " قال الترمذي : وفي الباب عن زيد بن ثابت ، وأبي بكرة ، وأبي هريرة ، وأبي موسى ، وابن حسنة ، عقّب مغلطاي بقوله: وأغفل حديث عائشة : "عذاب القبر من البول" المذكور عند الدارقطني... ثم ساق أحاديث عشرة من الصحابة غير من ذكرهم الترمذي[4].

وربما ترك ذلك اختصاراً.[5]

- ذكره لأحاديث صحيحة إذا جاءت عند ابن ماجة بسند ضعيف : مثاله : لما ساق حديث سفيان بن وكيع بسنده إلى عبدالله بن أبي أوفى قال : رأيت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يتوضأ ثلاثا ثلاثاً ، ومسح برأسه" قال مغلطاي : هذا حديث إسناده ضعيف ؛

---

(1) شرح ابن ماجه 136/1 – 138. وانظر الوجه الثالث ففيه توجيه حسن في قول الترمذي : حسن غريب.
(2) انظر مثلا : الشرح 154/1 ، 124/4 ، 90/5- 95 ، وهي كثيرة جدا.
(3) 185/1 ، 186.
(4) انظر الشرح : 230/1 – 232.
(5) انظر الشرح : 141/5 فقد قال :" وقد بقي في الباب عن أميري المؤمنين : علي ، وعثمان ، وطلحة بن عبيد الله ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر ، الحكم الثمال ي، والنعمان بن بشير، وسمرة بن جندب، وبريدة الأسلمي، وعائشة كلها عندي لكني تركتها إيثاراً للتخفيف"

لضعف سفيان بن وكيع... ثم قال وقد وقع لنا من طريق سالمة منه... ثم ساق طريقين وقال : فصح إسناده على هذا ، والله تعالى أعلم[1].

- بيانه لأوهام ابن ماجه ، وتصحيح ذلك : مثاله : قوله : هذا حديثٌ وهم ابن ماجه في موضعين منه:

الأول: قوله: موسى بن جَهْضَم، وإنّما هو موسى بن سالم.

الثاني: قوله: موسى بن عبيد الله بن عبد الله، وإنما هو عبد الله بن عبيد الله. بين ذلك أبو عيسى حين أخرجه عن أبي كريب...[2].

المبحث الثالث: المآخذ على الشرح

بحكم الجهد البشري فلابد أن يكون هناك مآخذ على أيّ كتاب ، وقد روى البويطي عن الشافعي أنه قال له : إني صنفتُ هذه الكتب ، فلم آلُ فيها الصواب ، فلا بد أن يوجد فيها ما يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه السلام! قال الله تعالى [ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلفا كثيرا] [النساء:٨٢] ، فما وجدتم فيها مما يخالف كتاب الله وسنة رسوله فإني راجع عنه إلى كتاب الله وسنة رسوله . وقال المزني : قرأتُ كتاب "الرسالة" على الشافعي ثمانين مرة ، فما مِن مرةٍ إلا وكنا نقف على خطإ! فقال الشافعي : " هيه! أبى الله أن يكون كتابٌ صحيحاً غيرَ كتابِه"[3].

ومما وقفت عليه من المآخذ على شرح مغلطاي :

- عدم عنايته بفقه الحديث : فلا تكاد تجد له في فقه الحديث ومتعلقات المتن من غريب وذِكر أقوال أهل العلم ، إلا اليسير ، مقارنةً بمن شرح السنن والصحاح غيره ، وكأنه إنما أراد بعمله هذا دراسةً لأسانيد ابن ماجه وبيان علله ، و الأصل أنه يذكر كلاماً مقتضباً لأهل العلم ، ومن أهمهم : الطحاوي ، وابن عبدالبر ، والخطابي ،وابن حزم ، وربما أسهب وأطال[4] ، وربما اقتصر الكلام على الإسناد وترك فقهه[5].
- إهماله بعض أحاديث السنن[6] ، وربما يُعتذر له بسقوط تلك الأحاديث من نسخته.
- قسوته أحيانا على ابن ماجه : مثاله : في حديث عن عمار بن ياسر قال: " رأيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يخلل لحيته " قال مغلطاي : هذا حديث حرَّف ابن ماجة ألفاظه...[7]

(1) الشرح 1/ 374 ، وانظر كذلك : 1/386 ، 1/418.
(2) الشرح 1/402.
(3) كشف الأسرار(شرح أصول البزدوي) لعبدالعزيز البخاري 1/9 .
(4) انظر : الشرح 1/453 – 456 في مسالة مسح الأذنان.
(5) انظر : الشرح 1/370 في باب ما جاء في الوضوء مرة مرة ، وقد ترك فيه الكلام على الباب كله!
(6) انظر : الشرح 1/367.
(7) الشرح : 1/410 ، قال بعدها : وذلك أن العدني لم يروه له كما ذكر ، وإنما قال في مسنده : ثنا سفيان عن عبد

- مما ميّز الكتاب كثرةَ النقول عن أهل العلم ، ولكنه في أحيان كثيرة لا يختم كلامهم بقول : انتهى أم نحو هذا ، وقد اجتهد المحقق في ذلك ، وما ترك أكثر.
- كثرة انتقاده وتعقبه ، والاضطراب فيه : وقد جرّه ولعه بالانتقاد إلى مغالطات كان يحسن به التروي ، يقول الدكتور عبدالعزيز الماجد –رحمه الله– : " هذا أمر واضح في الكتاب ، بل هو لب مادة الكتاب ، والذي أنشأه المصنف من تلقاء نفسه قليل جدا بالنسبة إلى ذلك فتراه ينقل قول الترمذي مثلا أو الحاكم أو ابن القطان ثم يقول : وفي كلامه نظر من وجوه ، ثم يسوق في ذلك ورقة أو ورقتين ، وربما جرّ حبُّ النقد هذا إلى التعلق بأي شيءٍ... فتراه مثلا يتعقب الإمام أحمد في اكتفائه بالمعاصرة لإثبات راوٍ ، ثم تراه يحتج في إثبات السماع بالمعاصرة ، ويتقلد صريحا مذهب مسلم! ومرة يضعف ابن لهيعة ، ثم في موضع آخر يمشيه فيما رواه عنه ابن المبارك ، ومرة يضعف حديثاً بالانقطاع ، ثم في موضع آخر يحسنه... "[1].
- استطراده في ترجمة بعض الرواة : بحيثُ يستقصي ما قيل فيه مع أن درجته واضحه ، مثل : ترجمته لإسماعيل بن مسلم المخزومي[2] ، بينا في أحيانٍ أخرى يخل في الترجمة بوضوح ، ومثاله : في حديث " نهى أن يستنجى بروث أو عظم ، وقال : إنهما لا يطهران" قال الدارقطني : إسناده صحيح ، قال مغلطاي : وفيه نظر ؛ لأن في إسناده سلمة بن رجاء ، وقد أساء عليه الثناء غير واحد"[3] ، واكتفى بذلك ولم يبين حال ابن رجا

المبحث الرابع: طريقته في الشرح

قد بينت من قبل أنه غلب على شرح مغلطاي : دراسة الإسناد لسنن ابن ماجه ، وذكر ما يتعلق بذلك من الصناعة الحديثية ، وقد أغفل المباحث الفقهية والغريب ونحوه من المسائل.

ويمكن إجمال طريقته فيما يلي :

- يبدأ بكتابة نص الحديث –إسناداً ومتناً– كما جاء في سنن ابن ماجه.
- ثم يخرج الحديث ، فإن كان في الصحيحين لم يُطل التخريج والكلامَ على الحديث وطرقه.
- وإن كان في غيرهما : فإنه يخرجه من بقية كتب أهل الحديث مهتماً بصحيح ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، والسنن الثلاث ، ثم غيرها من دواوين الإسلام ، وربما ابتدأ بـ :

الكريم بن أبي المخارق عن حسان بن بلال قال رأيت عمار بن ياسر توضأ ، فخلل لحيته ، فقيل له : أتخلل لحيتك؟ قال: ما يمنعني! وقد رأيت رسول الله –صلى الله عليه وسلم- يخلل لحيته"

(1) مقدمة تحقيقه لشرح ابن ماجه 51/1 ، 52 من المقدمه.

(2) الشرح 138/1 ، 139 ، وانظر : 156/1.

(3) الشرح 162/1.

- بيان درجة الحديث وسببِ ذلك ، فيقول مثلاً : إسناده صحيح ، إسناده ضعيف أو معلول ، هذا حديث اختلف في اتصاله وإرساله ، هذا أثر إسناده ضعيف ، ثم يذكر أوجه ذلك ، وينقل من صححه وضعفه من أهل العلم ، مهتماً بأحكام الترمذي وسؤالاته للبخاري ، وأحكام الدارقطني وابن القطان عبدالحق الإشبيلي ، وغيرهم من المحدثين.
- يترجم للرواة ، مبيناً أقوال أهل العلم فيهم ، يستطرد أحياناً وربما قصر ، كما سيأتي قريباً.
- يذكر الروايات الأخرى عند غير ابن ماجه ، واختلاف ألفاظها سنداً ومتناً ، كما يذكر الشواهد والمتابعات ، ويستقصي في الغالب أحاديث الباب ، وهي من أجل أعمال الشرح.
- ينتقد ويتعقب أهل العلم بالحديث في تصحيحهم وتضعيفهم ، وتعديلهم وتجريحهم ، ويكون من إنشائه ، أو من نقله ، وقد أصبحت لفظة : "وفيما قاله نظر" ، "وفيه نظر" ، ونحو ذلك من ألفاظ التعقب ، سمةً بارزة في كتابه.
- يبين الغريب في آخر الباب ، وربما أسهب جدا في ذكر المفردة ، والأصل أنه يوجز ، وربما أهمل.
- بعد أن يسوق أحاديث ابن ماجه في الباب ، مبيناً كل حديث على حده من حيث سنده ورجاله ، يذكر بعد ذلك فقه الحديث إجمالاً مقتصراً على الشاهد من الباب دون غيره من المسائل والفوائد ، ويجمع بين الروايات التي ظاهرها التعارض[1] ، وربما اقتصر على نقل أحد الأئمة[2] ، وفي أحايين قليلة يذكر فقه الحديث مباشرة[3]، ويهمل الكلام على الفقه في بعض الأبواب[4].
- يخرج على أحاديث ابن ماجه أسانيد لنفسه –على عادة المحدثين– ، وفي بعضها مزيد فائدة ، مثاله في حديث أنس بن مالك في قول : "الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني" عند الخروج من الخلاء ، فلما ضعّف الحديث بإسماعيل بن مسلم المخزومي ، قال مغلطاي : " وقد وقع لنا هذا الحديث من طريق سالمة من إسماعيل هذا...[5] ، وهي –ولا شك– خدمة جليلة لسنن ابن ماجه[6].

---

(1) انظر مثلاً : 155/1 في البول قائما وقاعدا ، 296/3 ، 297 فيما جاء في مصحف عائشة {حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر}.

(2) انظر مثلاً : 75/1 فقد ذكر أحاديث الوضوء بالمد والاغتسال بالصاع ، ذاكراً عللها وطرقها ، واكتفى في الفقه بقول الشافعي وأحمد، وانظر مثالاً آخر في : 167/1، 199/1 ، 438/1 .

(3) انظر مثلاً : 95/1.

(4) انظر مثلاً : 82/1.

(5) 139/1.

(6) انظر –كذلك- : 347/1 ، 386/1 ، 335/1 ، 42/3 ، 20/5

المبحث الخامس: الصناعة الحديثية في شرحه

أبرز صفات الشرح : ظهور الصناعة الحديثية للمصنف ، بل هي الموضوع الأساس للشرح ، ويمكن تقسيم ذلك إلى ما يلي :

المطلب الأول:كلامه على الرجال

ويعتمد في الغالب على تهذيب الكمال لشيخه المزي ، ولا شك أن المصنف استفاد من كتابه إكمال تهذيب الكمال ، وله اهتمام بثقات ابن حبان ، و كامل ابن عدي ، وغيرها كثير ، ويمكن إجمال كلامه في الرجال في النقاط التالية :

- يستقصي أقوال أهل العلم في الراوي ، ويحسن في ذلك ، لكن قد يطيل إطالة ليست ذات فائدة ، وليس هذا مقامها[1].
- والغالب عليه النقل من أئمة هذا الشأن من لدن التابعين إلى أهل زمانه من المحدثين ، ومع ذلك فقد :
- ظهرت إمامة مغلطاي في الرجال في تعقبه للأئمة ، من ذلك قوله : " وأما قول أبي عمر : إن زهير بن محمد لايحتج به، فليس كذلك؛ لأنه ممن خرج حديثه الشيخان في صحيحيهما، ومن كانت هذه حاله لا يقال فيه ما ذكره..."[2] ، و لما قال الدارقطني في حديثٍ إسناده صحيح قال مغلطاي : " وفيه نظر ؛ لأن في إسناده سلمة بن رجاء ، وقد أساء الثناء عليه غير واحد"[3] ، وقال : " تضعيف ابن عبدالبر الحديث بأبان بن صالح هو قول لا سلف له فيه فيما أعلم! وقد عارضه قول من أسلفنا"[4] ، ومما يدل على إمامته : تحريرُه الكلامَ في بعض الرواة المشهورين ، كعبدالله بن محمد بن عقيل ، فهو عنده بحسب المتابعات والشواهد صحيح ، ومع تعذر ذلك حسن[5].
- كثر في الشرح بيان سماعات الرواة من شيوخهم من عدمه ، مثاله : "وفيه بيان سماع مجاهد من عائشة" ، "سماع الحسن من أبي بكرة مختلف فيه" ، "رواية أبي حفص الدمشقي عن أبي أمامة منقطعة مع ضعفها" ، صحة سماع الحسن من أبي هريرة ،

---

(1) انظر مثلاً : 138/1- 139 في ترجمة إسماعيل بن مسلم المخزومي ، 117/2 – 122 في ترجمة الإفريقي.
(2) الشرح 97/1.
(3) 162/1.
(4) 187/1. وانظر : 260/1.
(5) 329/1. ولكنه في 404/1 قال في حديث : إسناده ضعيف بعبدالله بن عقيل!

"إبراهيم النخعي لم يلق ثوبان" ، "هلال بن يساف أدرك وابصة بن معبد وسمع منه"[1] ، وغيرها كثير.

- دقته وإنصافه في ألفاظ الجرح ، مثاله : لما ذكر قول ابن حزم : واصل بن السائب ضعيف ، نقل أقوال أهل العلم وفيه أنه منكر ومتروك الحديث ، قال مغلطاي : "فمن كان بهذه المثابة لا يحسن فيه قول : ضعيف فقط". ومن إنصافه : أنه لما ضعّف حديثاً بابن لهيعة ، ذكر طرفاً من ثناء أهل العلم عليه ، وقال : " وإنّما ذكرت هذا؛ لأنّ البيهقي قال في كتاب "السنن الكبير" : أهل الحديث أجمعوا على ضعفه ، وأي إجماع مع مخالفة هؤلاء فتأمّله" ، ومما يدل على تحريرِه ألفاظَ أئمةِ أهل هذا الشأن قوله : " قول ابن معين : لا بأس به ، يكتب حديثه : توثيقٌ"[2].

المطلب الثاني: الحكم على الأحاديث

مما خدم به مُغَلْطاي سننَ ابنِ ماجه : حُكْمه على أحاديثه ، وبل وكثيرٌ من الأحاديث التي ترد في الشرح ، ويمكن لمن ينظر في أحكامه أن يستخلص تصحيحه وتضعيفه في النقاط الآتية :

- لا تكاد تجد حديثاً من أحاديث السنن إلا وقد حكم عليه ، وألفاظه في التصحيح والتضعيف ظاهرة ، من مثل قوله : "إسناده صحيح متصل" ، "حديث صحيح" ، "هذا إسناد جيد لا بأس به" ، "صحيح على رسم مسلم" ، "هذا حديث جمع ضعفاً وانقطاعاً" ، "حديث ضعيف" "هذا حديث في إسناده ضعفاء"[3] ، وغيرها كثير جدا من ألفاظ التصحيح والتضعيف.
- يمرُّ على بعض الأسانيد والأحاديث المختلف فيها ، فيرجح بعضاً ، ويسكتُ أحايين ، فالترجيح مثل قوله : "فتبين بمجموع ما تقدم أن قول من صححه راجحٌ" ، والسكوت من مثله قوله : "هذا حديث مختلف في إرساله واتصاله" ، "اختلف في تصحيحه وتضعيفه" ، "هذا حديث مختلف في تصحيحه وتضعيفه ، وإرساله ووصله" ، "اختلف في وصله ووقفه"[4].
- إذا اختُلِف في راوٍ فإنه يحسن حديثه ، ففي حديث أبي هريرة مرفوعاً : "كفارات الخطايا : إسباغ الوضوء على المكاره ، وإعمال الأقدام إلى المساجد" قال مغلطاي : "هذا حديث

(1) انظرها في الشرح تباعاً : 69/1 ، 79/1 ، 91/1 ، 270/1 ، 152/4 ، 490/5.

(2) انظرها تباعاً : 423/1 ، 179/1 ، 253/1.

(3) انظرها تباعاً : 68/1 ، 76/1 ، 279/1 ، 333/1 ، 335/1 وقد قال بعده : "وقد وقع لنا معنى الحديث من طريق صحيحة" ، 82/1 ، 72/1.

(4) انظرها تباعاً : 287/1 ، 96/1 ، 141/1 ، 182/1 ، 291/1.

إسناده حسن ؛ للاختلاف في حال كثير بن زيد" ، وقال في موضعٍ آخر : "ومع هذا فباعتبار مجموع الأحاديث المتقدمة يكون حسناً ؛ لِما أسلفناه من الاختلاف في رجال إسناده" ، وفي حديث البسملة في الوضوء عرض كلام الأئمة فيه ، ثم قال : "فعلى هذا يكون الحديث حسناً باعتبار سنده ، وبما يشده من الشواهد"[1].

- قدّمتُ أنه من محاسن شرح مُغَلْطاي : جمعه للطرق والشواهد والمتابعات ، وهو يهتم بها ، ويعتبر بها في حكمه على الأحاديث ، وهذا مما يدل على سعة علمه واطلاعه ، مثاله : في حديث :" تسوكوا فإن السواك مطهرة للفم، مرضاة للربِّ، ما جاءني جبريل إلّا وصاني بالسّواك حتى لقد خشيت أن يفرض علي وعلى أمتي ، ولولا أني أخاف أن أشق على أمتي لفرضته لهم، وأني لأستاك حتى أني لقد خشيت أن أحفي مقادم فمي" ، فلما بين ضعفه وعلته ، قال : "ومع ذلك ففي متنه أشياء لها أصول صحيحة وشواهد حسنة" ، ثم قطّع الحديث ، وذكر ما في كل قطعة منه شواهد لها ، ثم قال : "فقد ظهر لك بمجموع ما ذكر : صحةَ المتن ، وعرفان مخرجه ، وضعف الإسناد ، والله أعلم" ، وهذه –كما أسلفتُ من قبل– من أجل الأعمال التي قدمها الإمام مغلطاي لسنن ابن ماجه ، فلا يكاد حديث ضعيفٌ عند ابن ماجه إلا ذكر له شواهد ومتابعات قد ترفع من شأن متن الحديث[2].
- ينقل أقوال الأئمة في التصحيح والتضعيف ، فيسكت ، أو يناقش ، مثاله : ، "هذا حديث ضعفه الدارقطني" ، وفي حديث "ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الكنيف أن يقول : بسم الله" ، نقل قول الترمذي : غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وإسناده ليس بالقوي ، قال مغلطاي : ولا أدري ما الموجب لذلك؟ لأن جميع من في إسناده غير مطعون عليه بوجه من الوجوه فيما رأيت ، بل لو قال قائل : إسناده صحيح لكان مصيباً" ، وفي حديث أن النبي –صلى الله عليه وسلم– أتى سباطة قوم فبال عليها قائما ، نقل عن أبي القاسم البلخي قوله : إن حديث حذيفة فاحش منكر ، لا نراه إلا من قِبل بعض الرواة ، فقال مغلطاي : هذا كلام سوءٍ ، دليل من قائله على تحامل أو جهل[3].
- كان اهتمامُ مغلطاي الأول في دراسة الإسناد : بيانَ سلامته من الانقطاع والضعف ، و بهذا المنهج ترد الأحاديث أو تقبل ، أمّا أن يرد الحديث بسبب معارضة المتن لغيره فلا ، فقد قال : " لا يدفع صحة حديث لتخيل معارضة إذا عدلت رواته ، وسلم من شائبة الانقطاع" ، بل تشدد فقال : "شأن المحدث النظر إلى الإسناد وصحته، والمتن وكونه

---

(1) 404/1 ، 74/1 ، 338/1 ، وانظر –كذلك- : 296/1 ، 375/1 ، وفي 137/1 حدد معنى الحسن عند الترمذي.
(2) وأمثلته كثيرة ، منها : 373/1 ، 418/1 ، 10/3 ، 42/3 ، 20/5.
(3) انظرها تباعاً : 182/1 ، 132/1 ، 150/1 ، وانظر –كذلك- : 67/1 ، 90/1 / 85/1.

محفوظا، وأما التعارض فليس من شأنه، ذاك من شأن الفقهاء..."[1] ، ومع هذا فإن الناظر إلى عمله في الشرح يلحظ اهتمامه بالجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض ، ولكنه –في هذا– يرد على أهل الحديث الذين يهملون الآثار بمجرد توهم مخالفتها الأحاديث الصحيحة.

- ومن آرائه : أنّ ما أورده الإمام أحمد في مسنده فهو صحيح عنده ، وقد تكرر في أكثر من موضع ، ومن ذلك : " قوله [أي ابن عبدالبر]: ردّه أحمد، إن أراد الردّ الصناعي فغير صحيح ؛ لثبوته في مسنده لم يضرب عليه ، ولم ينزعه منه كعادته فيما ليس بصحيح عنده أو مردود . بين ذلك أبو موسى المديني عنه"[2].

المطلب الثالث: العلل في شرحه

يصح لنا أن نقول إن شرح مغلطاي لسنن ابن ماجه : ماهو إلا كتاب علل ، ودراسة أسانيد ، أكثر من كونه شرحاً عاماً يشمل جوانب الحديث كلها ، فقد استفاض –رحمه الله– في دراسة الأسانيد والتخريج والعلل والكلام في الرواة ونحو ذلك ، وأهمل الجوانب الأخرى من شرح الحديث ، ولكلٍ وجهةٌ ؛ وقد كانت وجهةُ الإمام مغلطاي في شرحه : الإسناد.

ويمكن أن نذكر جوانب وإشاراتٍ حول ذلك :

- قد كثر في الشرح قول : "هذا حديث معلول" ، "معلل بأشياء" ، "فيه علة خفيت على من صححه"... ونحو ذلك من العبارات ، وهي ظاهرة في الشرح.
- يطلق لفظ : "علة" على العلل القادحة وغير القادحة.
- أكثر ما يعل به : الانقطاع ، وضعف الرواة ، والجهالة ، ومما يدل عليه : جواز إطلاق لفظ "العلة" للأسباب الظاهرة و الباطنة.
- إبدال راوٍ ثقةٍ بمثله لا يضر ! فقد سلك في ذلك منهج الفقهاء ، ففي حديث حمران مولى عثمان في صفة وضوء النبي–صلى الله عليه وسلم– ساق ابن ماجه الحديث من طريق الوليد بن مسلم و متابعة عبدالحميد بن حبيب كلاهما عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم ، لكن قال الوليد عن شقيق بن سلمة ، وقال عبدالحميد عن عيسى بن طلحة عن حمران به ، قال مغلطاي : "هذا حديث إسناده صحيح ؛ لأن الوليد إنما نحذر منه التدليس أو التسوية ، وهنا أمِنا ذلك لتصريحه بسماعه، وسماع شيخه ، ومتابعة عبد الحميد له ، وإن كان قد أتى بعيسى مكان شقيق ، وهما ثقتان ، فلا يضر ذلك الحديث ، ويكون محمد سمعه منهما ، أو يكون القول في ذلك قول الوليد لتقدمه به

---

(1) انظرها في : 299/1 ، 154.

(2) 186/1.

على عبد الحميد" ، وفي موضع آخر قال : "وهما ثقتان فسواء كان عنهما أو عن أحدهما"[1].

- وكما وافق الفقهاء في إبدال راوٍ ثقةٍ بمثله ، فقد وفقهم في قبول زيادة الثقة ، فإذا كان الراوي ثقةً قبلت زياداته ، يقول : "الزيادة من الثقة مقبولة ، و المثبت أولى من النافي" ، وقال : قال البيهقي في "معرفة السنن" : وهذا الاختلاف يدل على أنه لم يحفظه كما ينبغي ، قال مغلطاي : والجواب عن ذلك : أن من لم يحفظ لايكون حجة على من حفظ ، والعجب من ادعائه الإجماع على ذلك! يقول : "وهذه مسألة اختُلِف فيها : هل الحكم للمسند أو المرسل؟ وهل يعتبر فيهما الأحفظ أو الأكثر؟ وهل الحكم للزائد أو للناقص؟ وهل إذا تساويا يكون علّة مؤثرة أم لا؟ وههنا يترجح ألّا خلاف في هذا الحديث ؛ لأنّ الذين أسندوه أكثر وأحفظ من الذين أرسلوه، ولأنّ الزيادة من الثقة الحافظ مقبولة إجماعاً، والله تعالى أعلم"[2].
- وكما أنه قبل زيادة الثقة ، فكذلك يقبل الرواية إذا تفرد بها ، يقول : "تفرّد الراوي بالرواية عن شخص ليست مؤثرة في الصحة وعدمهما ، وإنما يأتي ذلك بالنظر إلى حالة الراوي، إن كان ثقة صح حديثه ، وإلّا فلا" ويقول أيضاً :" الغرابة لا تنافي الصحة" ، وقد أشار إلى مذهب المحدثين في التفرد عندما وضّح مصطلح الترمذي في الحسن بقوله : والثقة إذا انفرد بحديث ، ولم يتابع عليه لا يرتقي إلى درجة الصحيح ، حتى يكون مع الثقة في المرتبة العليا من الحفظ والإتقان ، وإن لم يتجاوز الثقة : فحديثه هناك حسن... وهو نوع مستفاد من كلامه [أي الترمذي] وكلام الخليلي والحاكم ، فعلى هذا يبنى كلام الترمذي[3] ، ومع بيانه لمنهج المتقدمين إلّا أنه لا يقول به! ، أمّا تفرد غير الثقة فهي علةٌ عنده[4].
- وكذلك مخالفة الثقة لمن هو أوثق أو أكثر منه ، لا يعدها من العلل القادحة! فلمّا أورد رواية مالك عن العلاء عن أبي السائب سمعت أبا هريرة سمعت النبي –صلى الله عليه وسلم– "قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين...الحديث" قال مغلطاي :" رواه ابن جريج عن العلاء كرواية مالك سواء، ورواه شعبة والثوري و ابن عيينة عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، ولم يذكروا أبا السائب [وهي رواية مسلم] ، فمن أهل العلم بالحديث من جعل هذا اضطرابًا يوجب التوقف عن العمل بحديث العلاء، ومنهم من قال: ليس هذا باضطراب ؛ لأن العلاء روى هذا الحديث عن أبيه، وعن أبي السائب جمعياٍ ،

---

(1) الشرح 104/1، 131/1.

(2) 184/1 ، 319/1 ، 225/4 ، وانظر –كذلك- : 147/1 ، 254/1 ، 361/1 ، 547/1.

(3) انظرها تباعاً : 288/3 ، 137/1 ، 138/1

(4) قال في 250/1 : وهو معلل مع التفرد بأشياء... .

كذا رواه أبو أويس عنه، والقول عندي في ذلك : أن مثل هذا الاختلاف لا يضر ؛ لأن أباه وأبا السائب من الثقات؛ فعن أيهما كان فهو من أخبار العدول التي يجب الحكم بها"[1].

المبحث السادس: مذهبه الفقهي وتأثيره على الشرح

قدمتُ أن الإمام مُغَلْطاي لم يولي المسائل الفقهية اهتماماً بالغاً في شرحه لسنن ابن ماجه، كما هو الحال في أكثر الشروح ، ولعله هدفه من الشرح غير ذلك ، فقد قال : "والكلام معه ومع غيره مستوفى في كتب الفقهاء ، ولا يليق ذكره بهذا المختصر"[2] ، ومع ذلك فقد تكاد تجد حديثاً إلا وقد عقّب عليه من قوله أو من نقله ، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية :

- يظهر فقه مغلطاي في جمعه أحاديث الباب والشواهد والمتابعات واستخراجه وترجيحه الأحكام منها.
- يغلب عليه التمسك بالدليل والرواية ، دون التعصب لمذهب معين ، فكان من مقوله : " إذا صحّ للحديث طريق، وسلم من شوائب الطعن : تعين المصير إليه، ولا عبرة باختلاف الباقين"[3].
- الأصل أنه يورد فقه الحديث في آخر أحاديث الباب ، والغالب أنه يجمع أقوال أهل العلم[4] ، وقد يكون له تحرير وترجيح[5].
- ذَكر من ترجم لمغلطاي أنه حنفيُ المذهب ، ولولا ذلك لما عرفتُ مذهبه ، ومن المواضع التي تكلم فيها قوله :"ومذهبنا ومذهب أحمد : وصول ثواب القرآن للميت ، وأبى ذلك جماعة من العلماء ، مستدلين بقوله تعالى : {وأن ليس للإنسان إلا ما سعى] وبقوله – صلى الله عليه وسلم– : "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث" ، والكلام في ذلك يأتي بعدُ في كتاب الجنائز ، إن شاء الله تعالى"[6].

– وقد يذكر قول أبي حنيفة أو الأحناف ويعارضه ، من ذلك قوله : " وأما قول أبي حنيفة: لا يجوز الوضوء بشيء من الأنبذة إلا نبيذ التمر، ففيه نظر..." ، ولما ذكر حديث أبي هريرة " " إذا ولغَ الكلب في الإناء فأهرقه ثم أغسله ثلاث مرات " قال الدارقطني: هذا موقوف، ولم يروه هكذا غير عبد المالك عن عطاء، وبهذا تعلّق الحنفيون اعتمادًا منهم على أن أبا هريرة لا يخالف ما

---

(1) 143/5 ، 144 ، وانظر : 491/5.
(2) 283/1 ، وقد قاله في مسألة سؤر الكلب.
(3) الشرح 12/2.
(4) انظر مثلا : 91/1 ، 199/1 ، 438/1.
(5) انظر مثلا : 155/1 ، 301/1 ، 302/1 - 312
(6) 237/1 ، وقد صار مغلطاي –رحمه الله رحمة واسعة- جنازة قبل أن يصل إلى باب الجنائز.

روى إلا لأمر مثبت عنده في روايته، وغيرهم يقول: الحجة في روايته لا في رأيه، وهو الصواب ، وعليه أكثر المحدثين"[1].

- وربما قدم غير أبي حنيفة في الذكر ، وربما ذكر أقوال المذاهب وأغفل قول الحنفية ، ولم أجده يتفرد بنقل قول الأحناف فقط ، وليس للأحناف في شرحه كبير ذِكرٍ.

المبحث السابع: الغريب واللغة في شرح سنن ابن ماجه

يمكن إجمال ذلك في النقاط التالية :

- ذُكر في ترجمة مغلطاي أنه كان بارعاً في اللغة ، ويحفظ "الفصيح" لثعلب ، وكفاية المتحفظ ، وكان له عناية بشرح الغريب في سنن ابن ماجه ، وليس له في ذلك منهج محدد ، فربما أطال جدا ، وربما أوجز ، و قد يهمل أحياناً أخرى ؛ ولعل سبب ذلك –كما ذكر : "أنه لايليق ذكره في هذا المختصر".
- يذكر الغريب في نهاية أحاديث الباب.
- يذكر كلام أهل اللغة ، ويناقش أحياناً ويتعقب[2].
- وقد توافرت عنده كتب أهل اللغة ، وأفاد منها ، ويستفيض إن كان لها مدلول شرعي : من مثل قوله : " وأما قوله [أي ابن عبدالبر] : إطلاق الملامسة لا تعرف العرب منها إلا اللمس باليد ، ففيه نظر ؛ لما عليه أئمة اللغة : أبو عمرو بن العلاء ، وابن السكيت ، والفارابي ، وابن دريد ، والجوهري ، والبطليوسي ، والمبرد ، وصاعد ، وابن القوطية ، وابن القطاع ، وابن سبرة ، والفراء ، وابن الأعرابي ، وثعلب ، وابن الأنباري ، وأبو عبيد بن سلام ،والعسكري ، والخطابي ، والأزهري ، والهروي ، وابن جني ، وابن قتيبة ، والقزاز ، والتبريزي ، وأبو عبيدة معمر بن المثني ، وغيرهم"[3].

المبحث الثامن:عقيدته وأثرها في الشرح

حيث أن مُغَلْطاي قد أشغل شرحه بدراسة الإسناد والتخريج ونحو ذلك ، وأوجز في شرح الحديث وفقهه ، فلم يستبن لي أمرٌ ذو بالٍ في عقيدته ، ولكنه أثبت عذاب القبر وأنه مذهب جميع أهل السنة ، وأشار أنه لم يخالف فيه إلا المعتزلة ، وذكر مذهب الخوارج[4].

---

(1) الشرح 312/1 ، 274/1.
(2) انظر مثلا مناقشته لابن قتيبة 106/1 في الفرق بين الاستنشاق والاستنثار.
(3) 95/2.
(4) الشرح 232/1 ، 141/3.

والموضع الذي وجدته خالف عقيدة السلف في الصفات هو : في حديث : " ما توطن رجل مسلم المساجد للصلاة والذكر ، إلا تبشبش الله إليه ، كما يتبشبش أهل الغائب بغائبهم إذا قدم عليهم" ، فقد ذكر معنى البش عند أهل العلم واللغة ، وأنها بمعنى الضحك والاستبشار والإقبال ثم قال : "وكل هذا متعذر في حق الباري –عز وجل– ، وقد أحسن الهروي إذ قال : هذا مثل ضربه الله لتلقيه إياه ببره ، وإكرامه ، وتقريبه... وقال ابن الأنباري : التبشبش من الله : الرضا"[1] ، فظهرت بذلك عقيدته الأشعرية بتأويله صفات الله الفعلية ؛ سامحه الله وعامله بعفوه.

المبحث التاسع: أهم المصادر التي اعتمد عليها الشارح:

- أما في تخريج الأحاديث : فإضافة إلى كتب السنة المشهورة ، فله عناية واضحة بالمعجم الأوسط للطبراني ، وصحيح ابن حبان ، ويكثر من التخريج من الكتب المصنفة في الصحابة ، لا سيما معجم البغوي.
- أما في التراجم : فعمدته تهذيب الكمال لشيخه ، وإكماله للتهذيب ، وأحياناً الكمال نفسه ، وله عناية بثقات ابن حبان ، ثم بكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
- أما في الحكم على الحديث وبيان درجته : فيتقدم ذلك الوهم والإيهام لابن القطان ، والأحكام لعبدالحق الإشبيلي ، فيمكن القول أنه لم يفته شيء من هذين الكتابين مما يتعلق بسنن ابن ماجه.
- أما في العلل : فقد أكثر من كتاب الترمذي "العلل الكبير" ، وعلل الدارقطني ، وبعدهما : علل ابن أبي حاتم ، والعلل للحربي.
- أما الفقهيات وذكر الخلاف : فقد استوعب كتاب "معالم السنن" للخطابي مما له تعلق بأحاديث سنن ابن ماجه ، و كتب ابن عبدالبر خاصة "التمهيد" ، وينقل من الطحاوي في المشكل ، ومن ابن حزم في المحلى.
- أما في اللغة : فهو يدور على الصحاح للجوهري ، وقد ينقل من المحكم لابن سيده ، والجمهرة لابن دريد ، والكفاية لابن الأجدابي ، والفصيح لثعلب.

---

(1) 83/5.

الخاتمة

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وبعد أن بذلت وقتاً مع شرح مغلطاي لسنن ابن ماجه ، قصدت منه توضيح منهجه جهدي ، وبيان طريقته في الشرح وسعي ، بان لي من النتائج ما يلي :

- لم يبتدئ مُغَلْطاي سنن ابن ماجه من أوله بل من بداية كتاب الطهارة ، و مع أنه كتبه مبكرا إلا أن المنون اخترمه قبل أن يتمه ، فقد وصل فيه إلى باب التسبيح للرجال في الصلاة والتصفيق للنساء.
- لم يذكر مقدمة تبين منهجه ومراده بالشرح ، لكنه ركّزَ جهده لتخريج ودراسة أحاديث سنن ابن ماجه ، وبيان حال رجاله ، والعلل ، بحيثُ طغى هذا الهدف على غيره من أمور الشرح ، ومن أهمها الخلاف والمسائل الفقهية.
- اتضح فقه مغلطاي في جمعه لشواهد ومتابعات الحديث ، مما يدل على سعة علمه واطلاعه.
- كان له اهتمام حسن ببيان المعنى الغريب ، وربما استفاض جدا.
- أكثر من النقل عن أهل العلم ، وقد استفاد من كتب ليست موجودة بين أيدي الناس اليوم ، وغلبت نقولاته على تحريراته ، وإنما ظهرت شخصيته في كثرة انتقاداته لأهل العلم من قبله.
- لم يحفل مغلطاي بمذهبه الحنفي ، وليس له كبير ذكر على غيره من المذاهب.
- حكم على أحاديث السنن ، بل وغيرها من الأحاديث التي ترد في الشرح.
- والكتاب بعمومه مفيد وجيد ، سيما لأهل الحديث وطلابه.

وقد اشتمل الكتاب على فوائد كثيرة ، ذكرت طَرَفاً منها في هذه الأوراق ، وأصله مبثوث في الكتاب.

والحمد لله الذي له ما في السموات وما في الأرض ، وله الحكم في الآخرة ، وهو الحكيم الخبير.

وصلى الله وسلم وبارك على سيد المرسلين ، وأشرف المخلوقين ، وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين.